على خلفية قرار المحافظة المتعلق بمناطقهم

مواطنو الأحياء القديمة في الحلة يطالبون بمساكن بديلة لإخلاء منازلهم

□ الحلة / إقبال محمد

رفض العديد من سكنة المناطق الشعبية في مدينة الحلة قرار الحكومة المحلية، استملاك بعض أحياء القصبة القديمة التي تضم المئات من الدور الصغيرة والآلاف من السكان لفتح شوارع جديدة وإعادة وتأهيل المنطقة، مطالبين بإيجاد بدائل سكنية لهم.

وقال المواطن سلام علي، أحد سكنة منطقة المهدية، في حديثه لـ"المدى": إنه "صعق عند سماعه خبر استملاك البيوت في منطقته، وبضمنها بيته".

ويعلق على ذلك قائلا: "وقع الخبر عليّ كالصاعقة، فليس هناك مقدمات لهذا الموضوع، كما أننا لا نمتلك القدرة المالية لشراء منزل آخر أو قطعة أرض سكنية، خاصة مع قلة الأراضي السكنية في الحلة وارتفاع أسعارها".

وأضاف علي "كان من المفروض على الجهة التي خططت لهذا الموضوع أن تضع بدائل أولا حتى لا تربك وضع العائلات ولا تتركها في مهب الريح"، بحسب تعبيره.

وبينت أم علي، إن قرار الحكومة المحلية لاستملاك الأحياء القديمة "قرار جائر وغير مدروس كون هذه المناطق تضم عشرات الآلاف من السكان"، متسائلة "أين سيذهب هؤلاء، وهل وفرت الحكومة المحلية بدائل لهم، خاصة في ظل ارتفاع أسعار العقارات وبدلات الإيجار".

واقترحت أم علي إيجاد بدائل سكن بدلا من التعويضات المالية، داعية الحكومة المحلية أن تنظر بجدية للموضوع وتحاول إيجاد حلول سريعة ومناسبة بشكل يضمن للعائلات سكنا كريما.

إلى ذلك، قال ستار هاشم، أحد سكنة محلة التعيس: "في الوقت الذي يأمل المواطن من الحكومة معالجة مشاكله الكثيرة وخاصة مسألة الخدمات والسكن لاسيما أن هاتين المشكلتين ظلتا مستعصيتين على الحل ومن دون معالجات جذرية، لكن بدلا من ذلك فوجئ المواطن بقرارات لا تهتم بطموحات وآمال المواطن"، على حد قوله.

وتابع بالقول: "المواطنون فوجئوا بقرار استملاك البيوت في مدينة الحلة القديمة، من دون أن يراعى أن سكنة هذه البيوت من الفقراء ومحدودي الدخول".

ويرى هاشم أن هذا القرار في حال تطبيقه "سوف يؤدي إلى كارثة إنسانية"، مطالبا "أصحاب القرار" بالتراجع عن هذا القرار "المجحف وغير الإنساني بحق العديد من العائلات الساكنة في القصبة القديمة".

أما المواطن سلمان علي فيرى أن "التعويضات المالية لساكني هذه الدور قرار غير مدروس ولا يتناسب مع ارتفاع أسعار الأراضي السكنية والعقارات وقلتها في المدينة"، متسائلا "ألم تفكر الحكومة المحلية أين يذهب أصحاب الدور في القصبة القديمة هل ينامون في العراء أو تنصب لهم خيم"، مطالبا الحكومة الاتحادية بالتدخل لوقف تنفيذ قرار بدل التعويضات وتوفير مكان بديل وبناء وحدات سكنية قبل الشروع بهذا القرار.

من جانبه، قال نائب رئيس رابطة مختاري بابل سعد الدليمي في حديثه لـ"المدى": إن محافظ بابل المهندس محمد علي المسعودي صرح بأن هناك استملاكا لمنطقة قصبة الحلة القديمة وهي الجامعين والطاق والكراد والتعيس والجباوين وبين شارع الري وشارع ابو القاسم والمهدية وجبران الأولى والثانية، وبعدها تم تبليغ مختاري الأحياء السكنية المذكورة من قبل قائممقامية المركز حول تبليغ المواطنين".

وأضاف "تم فعلا تبليغ المواطنين بأن يباشروا باستصدار سند عقار جديد مصدق يسمى (سند ٢٥) لعام ٢٠١٠ وتسليمه إلى ديوان المحافظة يفيد بأن الدار مستملكة من قبل الديوان.

فيما لفت مختار محلة الجباوين محمد حسين الشمري، إلى أنه تم تبليغه من قبل قائممقام الحلة للقيام بعمليات جرد المنازل الواقعة ضمن حدود محلته، والطلب من جميع سكان المحلة بتهيئة السندات الخاصة بمنازلهم.

من جهته، أفاد مدير أملاك المحافظة أنور حمودي كاظم في حديثه لـ"المدى"، بأن محافظة بابل شكلت لجنة للمباشرة باستملاك نحو ٢٠٠ دار سكني في القصبة القديمة ضمن مدينة الحلة، تمهيدا لمشروع إعادة بناء المدينة وفق مخططات حضرية حديثة.

وبين أن اللجنة باشرت بتبليغ الأهالي في القصبة القديمة عن طريق المختارين التي تشمل جانبي مدينة الحلة الصغير والكبير بنية المحافظة استملاك دورهم، مشيرا إلى أن المرحلة الأولى من الحملة تشمل استملاك نحو ٢٠٠ دار وبموجب الأموال التي يمكن توفيرها من ميزانية تنمية الأقاليم المخصصة للمحافظة.

وذكر كاظم إن محافظ بابل المهندس محمد المسعودي، مهتم بقضية إعادة بناء المدينة القديمة في الحلة بشكل كبير، لافتا إلى أن دائرة عقارات الدولة بالمحافظة أكدت ان هناك شركات أجنبية على مستوى عال من الخبرة والكفاءة من المقرر ان يحال إليها مشروع إعداد التصاميم الخاصة بمشروع التأهيل.

السطور الأخيرة

▪ سلام خياط

مليران؟ ش.ي.ع.د.ه.١

بشرتنا الأخبار المتواترة الواردة من مديرية الرعاية الاجتماعية في محافظة بابل، عن استعادة نحو مليار دينار، واستبعاد اكثر من ٩٠٠ عاطل مستفيد من شبكة الحماية الاجتماعية، كونهم غير مستحقين.. قال مدير قسم الرعاية محمد كمر عبد الكاظم خلال مؤتمر صحفي حضرته "المدى": إن القسم وبالتعاون مع مكتب المفتش العام في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولجنة الرعاية في مجلس المحافظة تمكنوا من استعادة اكثر من مليار دينار من المستفيدين (صحيفة المدى بتاريخ ١٥ تموز الجاري).

تبذل الدول الديمقراطية – بريطانيا مثلا – مبالغ طائلة لمستحقي الرعاية الاجتماعية وتتحفظ مليا عند التدقيق بالطلبات. وقد لا يدعي عاقل بعدم وجود تجاوزات وأخطاء – دون مظنة الفساد – عند اتخاذ قرارات منح الراتب، لكن الإجراءات منضبطة، والعقوبات زاجرة بحق المخالف، قد تتضمن عقوبة الحبس بحق المدلس والمتجاوز، لذا يتحسب طالب المعونة مليا قبل التورط بتقديم الطلب، الذي يتضمن هامشه تحذيرا:

أقر أنا الموقع أدناه، إن المعلومات التي تضمنها الطلب صحيحة، وأنا مسؤول عما جاء بها من بيانات.

لعبة الأرقام قد لا تستهوي العامة، ولكن حين يتجاوز عدد الأصفار تسعة، يغدو الرقم عندذاك غابة شوك تخز عيون وأفئدة وضمائر من يتجرأ ويمعن النظر. بداية.. لا بد من إزجاء الشكر للحريصين على أموال الدولة، بالتقصي والمراقبة، شكرا لمن حجب المعونة عمن لا يستحقها ومنحها لمن يحتاجها ((افتراضا بتوخي العدالة و عدم وقوع ظلم أو غبن أو تجنٍ عند عملية حجب الراتب)).

لكن السؤال المشاكس الذي يطل علينا من شبابيك الشك: كيف تمت استعادة المبلغ ذي التسعة أصفار؟ – وهو باهظ بكل الحسابات – هل كانت المبالغ مخبأة تحت الأسرة أو دولاب الملابس، فحررتها اللجنة من مكامنها؟ هل مورست ضغوط وتهديدات؟ هل أضطر المتجاوزون لرهن بيوتهم ومقتنياتهم لتسديد مبلغ استلموه تدليسا ودون وجه حق؟ والمبالغ حين استعيدت، أين استقرت؟ في المصرف؟ أي مصرف؟ بأي اسم وتحت أي رقم حساب؟ هل وضعت المبالغ الطائلة في صندوق كبير؟ أو وزعت على صناديق صغيرة؟ هل الصندوق أو الصناديق في مأمن من السرقة؟هل الصندوق مقفل تحسبا من تطاول أيادي أولاد الح...لال. من يحتفظ بالمفاتيح ومن له حق فتح أقفالها وإقفالها؟ ما هو مصير المبلغ المستعاد؟ هل سيستغل لفتح ورشة عمل لتأهيل وتعليم من لا عمل له ولا دراية لديه، هل سيعاد المبلغ المستقطع لخزينة الدولة لتصير نهبا حلالا بعد ان تتجاوز صرر النقود عتبة المبنى؟

جمهورية العراق / محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات

العدد: ١٢٤١
التاريخ:٢٠١٢/٧/٩

مناقصة رقم (٤٢) / إعلان للمرة الثالثة

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الثالثة للمشروع الموضح في الجدول المرفق والخاص بمديرية شباب ورياضة المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١٢ استنادا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتبارا من يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٧/١٥ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/٧/٣٠ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقا للشروط المبينة أدناه:

١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.

٢-تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتبارا من تاريخ غلق المناقصة.

٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.

٤-الموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com

٥-يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.

٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف اليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.

٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:

مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد

٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد او من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.

٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

١٠-يلتزم الطرف الثاني –المنفذ للعقد – بان يشغل ما لايقل عن ٥٠ ٪ من عماله وموظفيه من العماله الوطنية عن طريق مركز التشغيل في بغداد والمحافظات الا في حالة اعتذار المركز عن توفير الاعداد والاختصاصات المطلوبة وبكتاب رسمي مباشر وخلال مدة ٣٠ يوما من تاريخ استلام المركز للطلب

١١- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
٢٠١٢/٧/٩

مناقصة رقم (42) / إعلان للمرة الثالثة
مشروع مديرية شباب ورياضة المثنى

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص كحد ادنى	سعر الكشف/ دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	إنشاء ساحة متعددة الأغراض عدد (١١)/ (٤) في السماوة و(٢) في كل من الرميثة والخضر والوركاء و(١) في السوير	متعدد	إنشائية/٥	٣٠٠٠٠٠	١٪ من مبلغ العطاء

جمهورية العراق / محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات

العدد: ١٢٤٠
التاريخ:٢٠١٢/٧/٩

مناقصة رقم (٥٥) / إعلان للمرة الثانية

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الثانية للمشاريع الموضحة في الجدول المرفق والخاصة بمديرية الموارد المائية في المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١٢ استنادا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتبارا من يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٧/١٥ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الأثنين الموافق ٢٠١٢/٧/٣٠ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقا للشروط المبينة أدناه:

١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.

٢-تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتبارا من تاريخ غلق المناقصة.

٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.

٤-الموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com

٥-يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.

٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف اليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.

٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:

مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد

٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد او من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.

٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

١٠-يلتزم الطرف الثاني –المنفذ للعقد – بان يشغل ما لايقل عن ٥٠ ٪ من عماله وموظفيه من العماله الوطنية عن طريق مركز التشغيل في بغداد والمحافظات الا في حالة اعتذار المركز عن توفير الاعداد والاختصاصات المطلوبة وبكتاب رسمي مباشر وخلال مدة ٣٠ يوما من تاريخ استلام المركز للطلب

١١- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
٢٠١٢/٧/٩

مناقصة رقم (55) / إعلان للمرة الثانية
مشاريع مديرية الموارد المائية في المثنى

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص كحد ادنى	سعر الكشف/ دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	إنشاء جسر سيارات دبيس/ الكطعة الفرعية	الوركاء	إنشائية/١٠	٥٠٠٠٠	١٪ من مبلغ العطاء
٢	إنشاء قناطر صندوقية عدد (٢) لمنطقة الغيث على نهر الطواشي وأم شلفه	النجمي	إنشائية/١٠	٥٠٠٠٠	
٣	إنشاء قناطر صندوقية عدد (٨)/ أربعة على جدول الماشة وواحدة على جدول العلاوية واثنان على الحسيجية وواحدة على نهر المخيصي	الرميثة	إنشائية/١٠	٥٠٠٠٠	
٤	إنشاء مسناة على الجانب الأيمن من نهر الفرات جنوب الخضر ال بو ريشة	الخضر	إنشائية/١٠	٥٠٠٠٠	

اعلان من وزارة الزراعة

تهيب وزارة الزراعة بالاخوة المواطنين كافة لأخذ الحيطة والحذر من بعض ضعاف النفوس من مستأجري الاراضي الزراعية العائدة ملكيتها للدولة اللذين إعتمدوا أساليب الخداع والغش والتضليل في بيع تلك الاراضي الى بعض المواطنين ممن لا دراية لهم بالقوانين والتعليمات رغم إن القانون لا يحمي هكذا تصرفات.

وتؤكد وزارة الزراعة انّ الاراضي الزراعية المستأجرة لايجوز بيعها بأي شكل من الأشكال لأنها اراضي عائدة للدولة وعلاقة المستأجر بها مؤقتة لمدة العقد لإستغلالها للأغراض الزراعية. وانّ بيعها من الباطن للغير يعد فعلاً مخالفاً للعقد والقانون لأنها متأجرة غير مشروعة بأموال الدولة يترتب عليه وجوب استرداد الارض منه وان أية عملية بيع تمت أو تتم لاحقاً هي مخالفة للقانون. ويتحمل القائمون بها المسؤولية القانونية. وان الوزارة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة شكلت فرق عمل لتحديد الحالات المخالفة، وستقوم بالكشف والتدقيق والتحري على جميع العقود الزراعية وستعمل على تطبيق القانون بحق البائع والمشتري الذي عمد الى شراء مال يعود للدولة بدون سند قانوني.

وزارة الزراعة